قانون رعاية العجوز والمسنين (رقم...) سنة ...

يبدو أن الوضع السكاني في تايلند مؤخرا ينتقل إلى المجتمع شيخوخة السكان، وذلك عبارة عن تجاوز أعمار السكان المعدلة نسبيا حوالى 65 عاما فأكثر، أو تجاوز العدد السكاني في هذه المجموعة 7 في المائة من العدد الإجمالي، أو تصل إحصائيات المسنين أكثر من 7 مليون نسمة . كما حقق عدد سكان تايلند حاليا في تلك المجموعة تجاوز إلى 10 في المائة أو أكثر من7 مليون نسمة من عدد السكان الإجمالي ، و في عام 2040 ستكون إحصائيات السكان المزعمة في تلك المجموعة تصل إلى 17 مليون نسمة، أو بعبارة أخرى قد يكون عددهم أكثر من 1/4 من السكان الإجمالي في البلاد.

و في هذا السياق، تبنت المعلومات حسب التقارير و المنشورات من شعبة الشيخوخة السكانية العالمية (World Population Ageing) تابع للأمم المتحدة، والتي أكدت على أن عدد سكان تايلند بعد عام 2009 يتزايد في مرحلة الطفولة أو الشيخوخة أكثر فأكثر من الأيادى العاملة، و في عام 2017 يعتبر لأول المرة في تاريخ البلاد لما توجود فيه أقليات السكان في مرحلة الطفولة بالمقارنة مع الشيخوخة. و سبب ذلك لما تدهور النمو الإنجابي مع زيادة عدد الموتى بأسرع الإمكان، فبالتالي مما اضطر تايلند لمواجهة هذه التحديات مع استعداد البلاد في إجراء تعديل قانون رعاية المسنين (رقم ....) سنة ..... ، مما أدى إلى تناسب الظروف والأوضاع في الوقت الراهن.

وفي هذا الصدد، وافق مجلس التشريع الوطني على المبادئ الأساسية المطروحة من مجلس الوزراء حول مشروع قانون رعاية المسنين (رقم .....) سنة ..... ، كما تم تشكيل اللجنة المختصة للدراسة حول الصياغة القانونية مع تحديد الفترة الزمنية لتعديل المقترحات خلال 7 أيام، ثم إجراء النظر و المناقشة لاكتماله خلال 45 يوما. و بناء على ذلك، يُعد مشروع هذا القانون المعدل عن أحكام القانون المبرمة سنة 2003 بالإضافة و التعديل في القضايا الآتية:-

1) إضافة الأحكام التي تتعلق بسبل تعزيز الإنفاق المالي للمسنين المحتاجين.
2) إضافة الأحكام التي تتعلق بصندوق المساعدة و التي تعتمد مصادره إلى ضريبة الإنتاج كالسجائر والخمور وفقا لقانون بشأن ضريبة الإنتاج.
3) فرض نسبة ضريبة الإنتاج الإضافية إلى 2 في المائة داعمة للصندوق، حيث تم احترازها من المعدل الأصلي من ضريبة الإنتاج وفقا لقانون بشأن ضريبة الإنتاج.

4) على الإدارة العامة لضرائب الإنتاج و الجمارك ادخار المعدل النسبي في صندوق المساعدة، و في حالة احتساب الميزانية للعام المالي، على أن ترد مصلحة النشاطات للمسنين العائدات الإضافية إلى خزانة الدولة، إن تجاوز ضريبة الإنتاج عن 4,000 مليون بات.

5) أن تدير اللجنة الوطنية لرعاية المسنين على شأن التنسيق و التمويل الذاتي، و تحديد الإنفاق على رعاية المسنين المحتاجين.

6) فرض التدابير والمسوغات و الاستثناءات بشأن التعويض والتقليص في مجال التمويل القانوني.

7) على أية الشركات والمنشآت المعنية التي لم تدفع الضريبة أو تأجيلها حتى تجاوز المدة المحددة، أو لم يكتمل نسبتها المحسوبة، فذلك أن تضاف أكثر دفعا من الأصل المدفوع.

8) إضافة أحكام المعاقبة الجنائية و ما يقتضي عليه من مقارنة القضايا القضائية وفقا للأحكام المعدلة من هذا القانون.

9) أن يباشر وزير المالية تنفيذا لهذا القانون.

و في جانب آخر، يتم إجراء التعديل و الإضافة لهذا القانون من خلال استطلاع الآراء و المقترحات مع تحليل جميع الأبعاد تجاه المؤثرات المنبثقة من هذا القانون، كما يلحق بإعلان نتائج الاستطلاع أمام المواطنين لتحقيق شراكتهم السياسية في مراجعة مشروع القانون.

و علاوة ذلك، يعد القانون المعدل من آليات هامة لتحقيق الأهداف الأساسية في رعاية المسنين و العاجزين في ظل المجتمع شيخوخة السكان، بالإضافة إلى حسن معيشتهم إثر سد الفجوة بين المجتمع من خلال الإدارة و التنسيق و التمويل الذاتي لديهم، لأنهم ما زالوا من أهل الخبرة و التجربة ذو المكانة العالية والقيم السامية في المجتمع نفسه.

المصدر:

https://www.parliament.go.th/ewtadmin/ewt/parliament_parcy/ewt_dl_link.php?nid=45634&filename=index_05

المترجم: شوشات بوت بينج

الأمانة العامة لمجلس النواب